أزمة العقوبة الحبسية في التشريع الجنائي المغربي:
حدود الردع وراهنية البدائل

أيوب الصبيري
طالب باحث بسلك الدكتوراه
تحت اشراف الدكتور طارق لكدالي
مختبر الدراسة والبحث في القانون الخاص والعام والرقمنة
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية
Sabiry04ayoub@Gmail.com
المملكة المغربية

الملخص:

يناقش هذا المقال إشكالية العقوبة الحبسية في التشريع الجنائي المغربي بوصفها إحدى أبرز أدوات الردع المعتمدة في السياسة الجنائية الوطنية، لكنه يكشف في الوقت نفسه عن المأزق الذي أصبحت تعرفه هذه العقوبة سواء على مستوى الواقع المؤسساتي أو على مستوى المردودية القانونية والاجتماعية. فالعقوبة الحبسية، بالرغم من مركزيتها في العقاب، باتت تعاني من اختلالات بنيوية تجعلها موضع تشكيك من قبل فقهاء القانون والعدالة، حيث أضحت السجون المغربية مكتظة بشكل غير مسبوق، دون أن يوازي ذلك انخفاض حقيقي في معدلات الجريمة أو عودة فعالة للاندماج.

تهدف هذه الدراسة إلى تفكيك إشكالية العقوبة الحبسية من خلال تحليل بنيتها في ضوء النصوص القانونية المغربية، لا سيما القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، مع التركيز على أوجه القصور العملية والمؤسساتية التي تحيط بتنفيذها. كما تروم الدراسة إبراز البدائل الممكنة التي أصبح يفرضها الواقع والسياق الدولي، خاصة في ظل تنامي الدعوات لإصلاح السياسة الجنائية بما يضمن حماية الأمن العام دون المساس بكرامة الأفراد وحقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: العقوبة الحبسية، السياسة الجنائية، الاكتظاظ السجني، البدائل العقابية، العدالة الجنائية، التشريع المغربي، إعادة الإدماج.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

The Crisis of Custodial Sentences in Moroccan Criminal Legislation: Structural Limitations and Proposed Alternatives

Abstract:

This article explores the problematic nature of custodial sentences within the Moroccan criminal justice system, highlighting the gap between judicial deterrence and institutional reality. Despite being a cornerstone of criminal policy, prison sentences currently face structural imbalances, most notably unprecedented overcrowding and high recidivism rates (exceeding 40%). Through a legal and sociological analysis of the 1962 Criminal Code and the 2025 Criminal Procedure amendments, this study deconstructs the failure of short-term sentences to achieve reform or social reintegration. The research advocates for a strategic shift toward non-custodial alternatives, such as community service, electronic monitoring, and criminal mediation. Drawing on comparative legal experiences from France and Spain, the study concludes that modernizing Morocco's penal philosophy is essential to balancing public security with human dignity and judicial efficiency.

Keywords : Custodial sentence, Criminal policy, Prison overcrowding, Sentencing alternatives, Criminal justice, Moroccan legislation.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تقديم:

تعتبر العقوبة الحبسية من أقدم وأوسع صور الجزاء الجنائي التي اعتمدتها التشريعات الوضعية الحديثة، باعتبارها الأداة الأساسية في يد الدولة لضبط السلوك الاجتماعي وردع الجريمة، غير أن هذا النموذج العقابي، ورغم انتشاره واستقراره في الفكر القانوني المغربي، أصبح يواجه انتقادات حادة من طرف الفاعلين في مجال العدالة، بفعل ما راكمه الواقع من مظاهر فشل أو قصور في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها العقوبة. فقد أصبحت السجون الوطنية تعاني من اكتظاظ مهول، وتراجع في شروط إعادة الإدماج، وهو ما يكشف عن أزمة حقيقية في فلسفة العقاب المعتمدة، خاصة في ظل الارتفاع المستمر لعدد المحكومين بعقوبات سالبة للحرية، حتى في الجنح البسيطة.

ومن جهة أخرى، فإن أغلب الدراسات الميدانية والسوسيولوجية تؤكد أن العقوبة الحبسية لم تعد تحقق الأثر الرادع بالفعالية المرجوة[1]، بل قد تتحول في بعض الأحيان إلى مدرسة للجريمة، بدل أن تكون فضاء للإصلاح. كما أن العقوبة الحبسية، في صيغتها القصيرة الأمد، أظهرت محدودية واضحة في التأثير السلوكي على الجناة، لا سيما في ظل هشاشة برامج إعادة الإدماج، وضعف البنية التحتية للمؤسسات السجنية، ما أدى إلى تفاقم نسب العود، وتزايد الكلفة الاجتماعية والمالية لهذا النوع من العقوبات.

تُطرح في هذا السياق إشكالية محورية ترتبط بمدى نجاعة العقوبة الحبسية في التشريع الجنائي المغربي، وهل ما تزال فعالة في تحقيق الردع العام والخاص، وحماية النظام العام، وتحقيق الإنصاف للضحايا، أم أن اعتمادها الواسع يكشف عن غياب بدائل واقعية ومؤسساتية ناجعة؟ وهل يُعد الإفراط في اللجوء إلى العقوبة الحبسية مؤشرا على أزمة عميقة في منظومة العدالة الجنائية؟ ثم إلى أي حد يمكن للبدائل العقابية أن تمثل حلا عمليًا لإعادة التوازن إلى السياسة الجنائية، دون المساس بوظيفة الزجر والحماية المجتمعية؟

تطرح هذه التساؤلات رهانا مزدوجا: أولا، على مستوى تأهيل البنية التشريعية الحالية لتجاوز محدودية المقاربة الزجرية التقليدية. وثانيا، على مستوى فتح نقاش مؤسساتي وعمومي حول بدائل العقوبة الحبسية، من قبيل الغرامات، أو العمل لفائدة المصلحة العامة، أو الوساطة الجنائية، أو آليات الرصد والمراقبة الإلكترونية، وغيرها من الصيغ التي أثبتت فعاليتها في عدد من التجارب المقارنة.

وانطلاقا من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تفكيك أزمة العقوبة الحبسية في التشريع الجنائي المغربي، من خلال تحليل بنيتها القانونية في ضوء القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، وإبراز أعطابها الواقعية على مستوى التنفيذ، مع تقديم قراءة نقدية للتوجهات القضائية والفقهية في هذا المجال، واقتراح بدائل عملية وتشريعية تحقق التوازن بين متطلبات الردع وضمانات الكرامة.

---

[1] للمزيد من التفصيل حول الدراسات العلمية المتعلقة بالموضوع يمكنك الاطلاع على:

•Mireille Delmas-Marty, Libertés et sûreté dans un monde dangereux, Seuil, 2010, p58.

•Frédéric Debove, Alternatives à l'incarcération et aménagement des peines, Revue de science criminelle, n°4, 2017, p70.

•Jean Danet, Vers une nouvelle politique pénale: alternatives à la prison, Dalloz, Paris, 2016,p117.

•François Ost et Michel Van de Kerchove, De la pyramide au réseau: pour une théorie dialectique du droit, Publications des Facultés Universitaires Saint-Louis, 2002,p71.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وسيتم تناول هذا الموضوع وفق التصميم التالي:

- المطلب الأول: الإطار القانوني للعقوبة الحبسية في التشريع المغربي وأبرز مظاهر الأزمة
- المطلب الثاني: نحو بدائل واقعية للعقوبة الحبسية في ضوء التحولات الجنائية الحديثة

المطلب الأول: الإطار القانوني للعقوبة الحبسية في التشريع المغربي وأبرز مظاهر الأزمة

رغم مركزية العقوبة الحبسية في السياسة الجنائية المغربية، فإن بنيتها القانونية وتنفيذها العملي يثيران العديد من الإشكالات، سواء من حيث غلبة الطابع الزجري، أو من حيث محدودية المردودية الإصلاحية للعقوبة.

فالنصوص التشريعية، خاصة القانون الجنائي الصادر سنة 1962، تميل إلى اعتماد العقوبة السالبة للحرية كخيار أولي في أغلب الأفعال المجرمة، بما فيها الجنح البسيطة، مما يطرح تساؤلات حول مدى مواكبة هذه المقاربة للتحولات التي عرفتها الفلسفة الجنائية الحديثة، التي تركز على إعادة الإدماج والعدالة التصالحية أكثر من الزجر الصرف.

الفقرة الأولى: هيمنة العقوبة الحبسية في المنظومة الزجرية المغربية

يشكل القانون الجنائي المغربي، في صيغته الحالية، منظومة قائمة أساسا على مبدأ الردع العام من خلال العقوبة السالبة للحرية، إذ تنص غالبية مواده على عقوبات حبسية، تتراوح بين الحبس البسيط والسجن المؤبد، وهو ما يؤكد هيمنة هذا النوع من العقوبات على باقي الأنماط الممكنة. فرغم وجود عقوبات بديلة في مجموع النصوص الخاصة المعدلة لمجموعة القانون الجنائي، فإنها تظل محدودة الأثر وغير معممة على المستوى العملي[1].

ويعكس هذا الوضع ثبات التشريع الجنائي في منطق تقليدي يتعامل مع الجريمة باعتبارها فعلا يستوجب العقاب المباشر، دون أن يأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للفعل الإجرامي، ولا السياق الذي أنتجه. كما أن المشرع لم يميز بشكل فعّال بين الجرائم التي تستوجب فعلا الحبس وتلك التي يمكن معالجتها بوسائل أخرى أقل تكلفة وأكثر فعالية على المدى البعيد، ما يجعل السياسة الجنائية أسيرة لاختيارات نمطية لم تُراجع جذريا منذ أكثر من نصف قرن، رغم تغيّر بنية الجريمة والمجتمع.

وتكمن إشكالية هذا النهج في كونه يفرغ العقوبة من بعدها التربوي، ويجعل منها مجرد أداة للإيلام الميكانيكي، مما يفسر عودة نسبة كبيرة من السجناء إلى تكرار الفعل الجرمي بعد قضاء العقوبة. وتشير الإحصائيات الرسمية الصادرة عن المندوبية العامة لإدارة السجون إلى أن أكثر من 40% من السجناء هم من العائدين، وهو ما يطرح إشكالا حقيقيا حول فعالية العقوبة الحبسية في الردع الخاص[2].

[1] خالد الكرومي، العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة وإشكالية تنفيذها، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد خاص، 2017، ص23.

[2] محمد عبد النباوي، السياسة الجنائية في المغرب: الواقع والآفاق، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 108، 2013، ص19.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

كما أن هيمنة العقوبة الحبسية تفرز مفارقة قانونية، تتمثل في غياب الانسجام بين مبدأ تفريد العقوبة وبين الصياغة الجامدة للنصوص، حيث يجد القاضي نفسه في كثير من الأحيان مقيداً بالحدود الدنيا للعقوبة الحبسية، دون إمكانية مرنة لتطبيق بدائل، خصوصا في غياب نص تشريعي صريح يتيح ذلك.

الفقرة الثانية: الأزمة البنيوية في تنفيذ العقوبة الحبسية وغياب الأثر الإصلاحي

إلى جانب الإشكال التشريعي، تطرح أزمة العقوبة الحبسية بشكل أكثر حدة على مستوى تنفيذها داخل المؤسسات السجنية، إذ تشير التقارير الوطنية والدولية إلى أن السجون المغربية تعرف مستويات غير مسبوقة من الاكتظاظ، حيث يتجاوز عدد النزلاء 100 ألف سجين، وهو رقم يفوق الطاقة الاستيعابية المتاحة، كما أن نسبة كبيرة منهم محكومون بعقوبات قصيرة الأمد، لا تتجاوز في غالب الأحيان سنتين، وهي مدد لا تتيح فرصاً حقيقية للإصلاح أو التأهيل[1].

ويؤدي هذا الاكتظاظ إلى تدهور كبير في شروط الإيواء والرعاية، ويقوّض إمكانية استفادة السجناء من برامج التكوين وإعادة الإدماج، كما يرهق البنية التحتية للمؤسسات السجنية، ويجعل منها بيئة غير صالحة لإحداث تغيير إيجابي في شخصية الجاني. وتشير خلاصات تقارير المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أن أغلب المؤسسات السجنية تعاني من ضعف التأطير البشري والتقني، مما ينعكس سلبا على جودة تنفيذ العقوبة، ويحولها في كثير من الحالات إلى مجرد تدبير أمني دون أفق إصلاحي.

وتتفاقم الأزمة في ظل غياب سياسة عمومية واضحة لإعادة الإدماج بعد قضاء العقوبة، إذ يخرج المحكومون من السجون دون مواكبة نفسية أو اجتماعية أو مهنية، مما يعيد إنتاج الفعل الجرمي، خاصة في الفئات الهشة التي تشكل الغالبية داخل المجتمع السجني. كما أن ضعف التنسيق بين المؤسسات الأمنية والقضائية والاجتماعية يُفرغ العقوبة من مضمونها الإصلاحي، ويجعل السجن مجرد حلقة مغلقة من الإقصاء بدل أن يكون فرصة للعودة إلى الحياة الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن غياب آليات تقييم العقوبة على المستوى المؤسساتي يزيد من تعميق الأزمة، حيث لا توجد هيئة مستقلة ترصد فعالية العقوبات السالبة للحرية، أو تدرس أثرها على السلوك الإجرامي، أو تقترح بدائل مبنية على معطيات واقعية. كما أن النصوص القانونية لا تُلزم القضاء أو النيابة العامة ببيان الأسباب التي تبرر اختيار العقوبة الحبسية بدل غيرها، ما يُسهم في استمرار طابعها التلقائي في الممارسة اليومية[2].

وفي ضوء هذه المعطيات، يُصبح من اللازم التفكير في تجاوز النموذج العقابي التقليدي، من خلال بناء تصور جديد للعدالة الزجرية، يدمج العقوبة في سياق أوسع من الرعاية الاجتماعية والحماية الحقوقية، ويضع الضحية والمجتمع في قلب الاهتمام، بدل التركيز فقط على إيلام الجاني. وتُعد البدائل العقابية أحد المداخل الأساسية لتحقيق هذا التحول، وهو ما سنعالجه في المطلب الثاني.

[1] عبد الرحيم العطري، السجن والمجتمع: دراسة سوسيولوجية حول جدوى العقوبة، منشورات دار الأمان، الرباط، 2015، ص219.

[2] عبد الواحد العلمي، شرح القانون الجنائي المغربي، القسم العام، الجزء الأول، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة السابعة، 2021

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المطلب الثاني: نحو بدائل واقعية للعقوبة الحبسية في ضوء التحولات الجنائية الحديثة

لقد كشفت الأزمة البنيوية التي تعرفها العقوبة الحبسية في المغرب عن الحاجة الملحة إلى تجاوز النموذج الزجري الكلاسيكي، من خلال إرساء سياسة جنائية متجددة، ترتكز على تفعيل بدائل حقيقية للعقوبات السالبة للحرية، بشكل يضمن تحقيق الردع المطلوب، دون التضحية بحقوق الأفراد أو إثقال كاهل المؤسسات السجنية. ويستدعي هذا التوجه مراجعة عميقة لمنظومة العقاب، سواء على مستوى التشريع أو على مستوى الممارسة القضائية والمؤسساتية، بما يتلاءم مع التحولات الاجتماعية، ومع المعايير الحقوقية التي أصبحت تفرضها التزامات المغرب الدولية في مجال العدالة الجنائية.

الفقرة الأولى: المرجعيات القانونية والمؤسساتية لبدائل العقوبة الحبسية

رغم بطء التحول التشريعي، فقد شهد القانون المغربي خلال السنوات الأخيرة بعض المؤشرات الدالة على وعي المشرع بضرورة تقليص الاعتماد المفرط على العقوبة الحبسية، خاصة في القضايا البسيطة، أو التي لا تتطلب تدخلا سجنيًا مباشرًا. وتجلّى ذلك من خلال مشروع تعديل القانون الجنائي الذي تم طرحه منذ سنة 2016، والذي تضمّن لأول مرة نصوصًا تقنن بعض العقوبات البديلة، مثل العمل من أجل المنفعة العامة، أو الغرامات اليومية بدل الحبس النافذ، أو التقييد بالمراقبة القضائية، غير أن هذا المشروع ظل مجمّدا إلى حين تاريخ إعداد هذا المقال.

أما على مستوى الواقع، فقد بدأ الفاعلون القضائيون يستحضرون تدريجيًا بعض البدائل غير الرسمية، من قبيل الصلح الجنائي أو الوساطة الجنائية، خصوصا في قضايا العنف البسيط أو النزاعات الأسرية، رغم غياب إطار قانوني صريح يضبط هذه الوسائل ويمنحها الشرعية اللازمة. كما أن بعض التجارب النموذجية، مثل تجربة المراقبة القضائية الإلكترونية، التي أصبحت ممكنة بموجب القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، في صيغته المعدّلة سنة 2025، قد فتحت آفاقا جديدة لإعادة التفكير في طريقة تنفيذ العقوبات، عبر اعتماد آليات تكنولوجية تسمح بتقييد حركة الجاني دون اللجوء إلى السجن[1].

ويُضاف إلى ذلك أن الدستور المغربي لسنة 2011، أقر في ديباجته ومقتضياته المتعلقة بالعدالة الجنائية، مبدأ التناسب بين الجريمة والعقوبة، ومبدأ الكرامة الإنسانية، وهي مبادئ تفرض إعادة التفكير في كل سياسة زجرية لا تراعي خصوصية الفعل الجرمي أو وضعية الجاني الاجتماعية أو النفسية.

الفقرة الثانية: التحديات العملية وإمكانات الإصلاح من خلال التجارب المقارنة

بالرغم من وجاهة التوجه نحو البدائل العقابية، إلا أن تنزيل هذا الخيار يطرح عدة تحديات عملية، على رأسها التحول الذهني داخل المنظومة القضائية المغربية، التي لا تزال ترى في العقوبة الحبسية الضمانة الأساسية للردع والحزم، كما أن بعض الفاعلين

[1] مصطفى المقدم، البدائل الممكنة للعقوبة الحبسية قصيرة المدة، المجلة المغربية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، عدد 33، 2018، ص95.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

يخشون أن تؤدي هذه البدائل إلى تمييع العقوبة أو المساس بمصداقية الردع العام، خاصة في غياب رقابة فعالة على تنفيذها، وضعف ثقة المواطنين في النظام الجنائي عموما[1].

من جهة أخرى، فإن الإطار القانوني للمشرع المغربي يحدد شروط تنفيذ العقوبات البديلة، ومعايير اختيار المستفيدين منها، يفتح الباب أمام السلطة التقديرية الواسعة للقضاة، وقد يؤدي إلى غموض في التطبيق، أو إلى تباين في القرارات القضائية، بما قد يمس بمبدأ المساواة أمام القانون. كما أن العقوبات البديلة، من قبيل العمل لفائدة المنفعة العامة، تتطلب وجود بنية مؤسساتية قادرة على استقبال المحكومين وتوجيههم، وهو ما لم يتم استحداثه بعد بالشكل الكافي داخل التراب الوطني.

ورغم هذه التحديات، فإن التجارب المقارنة، خصوصا في فرنسا وإسبانيا وهولندا وكندا، أظهرت أن العقوبات البديلة يمكن أن تحقق نتائج فعالة في الحد من الجريمة وتقليص حالات العود، إذا ما تم تدعيمها بإجراءات مواكبة، تشمل الإدماج الاجتماعي، والدعم النفسي، والتكوين المهني. ففي فرنسا مثلا، أصبح العمل من أجل المنفعة العامة يشكل أحد أركان العقوبة في الجنح، وهو يخضع لرقابة صارمة من طرف قاضي تطبيق العقوبات، كما يتم إدماج المحكومين في مؤسسات جماعاتية ومدنية، وفق معايير مهنية واجتماعية دقيقة.

كما اعتمدت بعض الدول آليات جديدة مثل العقوبات الذكية (smart penalties)، التي تربط العقوبة بسلوك الجاني وطبيعة الفعل المرتكب، وتكيف مدتها وصرامتها وفق نتائج التقييم الاجتماعي والنفسي، وهو ما يساعد على إعادة بناء شخصية الفاعل، بدل تحطيمه بعقوبة سجنية قصيرة وعديمة الفعالية.

إن المغرب، في ظل إكراهاته المؤسساتية والاجتماعية، مدعو إلى تبني إصلاح متدرج، يدمج البدائل العقابية داخل النسق القانوني، دون التخلي عن العقوبات السالبة للحرية بشكل كلي، مع بناء مسار إصلاحي متوازن، يرتكز على عدة أولويات، من بينها:

- تقنين بدائل العقوبة الحبسية في نصوص واضحة ضمن القانون الجنائي والمسطرة الجنائية
- إنشاء هيئات خاصة بتنفيذ هذه البدائل وتتبعها ميدانيا
- تكوين القضاة ومساعدي القضاء على فلسفة البدائل ومقاصدها
- إشراك المجتمع المدني في تتبع تنفيذ العمل لفائدة المنفعة العامة
- توعية الرأي العام بأهمية البدائل وفعاليتها في الوقاية من الجريمة

وتعد هذه الإصلاحات شرطا لا غنى عنه للانتقال من العدالة العقابية التقليدية إلى عدالة ترميمية وناجعة، تحقق الأمن المجتمعي وتحترم كرامة الإنسان، وهو الرهان الحقيقي لأي سياسة جنائية حديثة.

[1] حسن قرنفل، العقوبة السالبة للحرية: مقاربة سوسيولوجية، مجلة القضاء والقانون، عدد مزدوج 152-153، 2016، ص43.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خاتمة

أسفر تحليل العقوبة الحبسية في التشريع الجنائي المغربي عن مجموعة من الخلاصات التي تؤكد أن هذه العقوبة، رغم مركزيتها، لم تعد قادرة وحدها على تحقيق الغايات الكبرى للعدالة الجنائية، سواء من حيث الردع أو الإصلاح أو الإدماج. فقد تبين أن الطابع الزجري المفرط، والتوسّع غير المتوازن في العقوبات السالبة للحرية، أديا إلى أزمة مزدوجة على المستوى التشريعي وعلى صعيد الممارسة، تَمثلت في اكتظاظ السجون، وارتفاع نسب العود، وتراجع فعالية العقوبة في تحقيق الأمن المجتمعي.

كما أظهر التشريع المغربي، في نسخته الحالية، غيابا واضحا لتصور بديل وشامل، يجعل من العقوبة وسيلة متدرجة ومتكاملة، تراعي الخصوصية الاجتماعية والنفسية للجاني، ولا تكتفي بالرد على الجريمة من خلال الإيلام السريع. وقد عزز هذا الوضع غياب الإطار المؤسساتي الكفيل بتنفيذ العقوبات بشكل ناجع، خصوصا في غياب هيئات تُعنى بتطبيق البدائل، وتتبّع أثرها على المستوى الميداني.

وقد كشفت الدراسة أن التحولات التي عرفها القانون المقارن، خاصة في التجربتين الفرنسية والإسبانية، تمكّنت من تجاوز الاختناق العقابي من خلال اعتماد بدائل واقعية، مثل العمل لفائدة المنفعة العامة، المراقبة الإلكترونية، الوساطة الجنائية، العقوبات التربوية، وغيرها من الآليات التي ساهمت في تقليص اللجوء إلى السجن، دون المساس بجوهر الردع أو العدالة.

بناء على ذلك، فإن أحد المداخل الأساسية لتجديد الفكر العقابي في المغرب، هو الانتقال من العقوبة الحبسية الجامدة إلى سياسة جنائية عقلانية، تستند إلى تعدد الوسائل وتفريد الجزاء، وتدمج العدالة التصالحية والبعد الإصلاحي داخل نسق موحد. ولتحقيق هذا التحول، تُقترح التوصيات الآتية:

- ضرورة إعادة صياغة السياسة العقابية المغربية ضمن مشروع متكامل يدمج البدائل ويحد من الإفراط في السلب الحرية
- تسريع النصوص القانونية المنظمة للعقوبات البديلة بشكل مفصل ومضبوط
- خلق ودعم أجهزة مستقلة لمراقبة تنفيذ العقوبات ومواكبة المحكومين بعد انقضاء مدة العقوبة
- تخصيص ميزانيات وآليات لوجستيكية خاصة بإعمال العقوبات البديلة على المستوى الترابي
- إدماج المجتمع المدني كفاعل شريك في برامج إعادة الإدماج وتنفيذ التدابير غير الحبسية

إن العدالة الجنائية لم تعد تُقاس فقط بعدد الإحالات والأحكام، بل بمدى قدرتها على الوقاية، والحفاظ على التوازن بين حماية المجتمع وضمان كرامة الأفراد، وهو ما يستدعي إعادة النظر في العقوبة الحبسية ليس من منطلق إلغائها، بل من خلال ترشيدها، وإحاطتها بضمانات حقوقية، وبدائل فعالة وعملية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

لائحة المراجع والمصادر:

✓ **المراجع باللغة العربية**

- خالد الكرومي، العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة وإشكالية تنفيذها، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد خاص، 2017
- محمد عبد النباوي، السياسة الجنائية في المغرب: الواقع والآفاق، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 108، 2013
- عبد الواحد العلمي، شرح القانون الجنائي المغربي، القسم العام، الجزء الأول، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة السابعة، 2021
- مصطفى المقدم، البدائل الممكنة للعقوبة الحبسية قصيرة المدة، المجلة المغربية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، عدد 33، 2018
- حسن قرنفل، العقوبة السالبة للحرية: مقاربة سوسيولوجية، مجلة القضاء والقانون، عدد مزدوج 152-153، 2016
- عبد الرحيم العطري، السجن والمجتمع: دراسة سوسيولوجية حول جدوى العقوبة، منشورات دار الأمان، الرباط، 2015

✓ **المراجع باللغة الفرنسية**

- Mireille Delmas-Marty, Libertés et sûreté dans un monde dangereux, Seuil, 2010
- Frédéric Debove, Alternatives à l'incarcération et aménagement des peines, Revue de science criminelle, n°4, 2017
- Jean Danet, Vers une nouvelle politique pénale: alternatives à la prison, Dalloz, Paris, 2016
- François Ost et Michel Van de Kerchove, De la pyramide au réseau: pour une théorie dialectique du droit, Publications des Facultés Universitaires Saint-Louis, 2002

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/